

حوار صريح مع احد المسؤولين في العراق

٣

في الحلقين السابقين ، دار الحوار حول التجربة الثورية والمنظور القومي ، ثم التجربة الثورية والمنظور الديمقراطي .. وفي هذه الحلقة الثالثة والأخيرة ، يتعرض الحوار لمسألة شديدة الأهمية والخطورة بالنسبة للتجارب الثورية في جميع أنحاء العالم .. وهي مسألة البيروقراطية التي تنمو على هامش تلك التارب وفي ثناياها .. ثم لا تلبث بعد وقت ان تصبح قوة أساسية في صنع الردة .
وقبلاً يلي نص الحوار :

التجربة الثورية .. وخطر البيروقراطية

بقلم: عدنان بدر

واضفنا إليها ان غنى القطر العراقي يزيد من فرص نمو هذا الخطر ، وطرحنا عليه سؤالاً حول مدى الوعي لهذا الخطر ، وطبيعة التحصين في تجربة العراق الثورية ضده . فاجاب بما يلي :

● من المؤكد ان البيروقراطية تشكل خطراً محدقاً بالتجارب الثورية ، وهذا الخطر لا يبرز في المراحل الاولى من عمر تلك التجارب ، حيث تكون الادارة ما تزال غير مستقرة ولا مكتملة ، وحيث يكون الحساس الثوري ما يزال في اروع مراحل نقائه . وهذا الواقع كثيراً ما يصرّف الانتظار من هذا الخطر الذي يبدأ بالتسلل في المراحل اللاحقة دون ان تكون القيادة الثورية قد تبنت له مسبقاً واقامت التحصين الثوري اللازم في وجهه ..
وإذا اخذنا تجربتنا الان ، استطع القول اننا ما زلنا دون مرحلة المواجهة مع هذا الخطر .. لاننا ما تزال دون استكمال اجهزتنا وكوادرنا الادارية ، لكن هذا لا يعفينا مطلقاً من استشفاف الاحتمالات المستقبلية لهذا الخطر والشروع منذ البداية باتامة التحصين اللازم لدرته .
وهذا التحصين لا بد وان يبنى على اساسين رئيسيين ، هما التنظيم والمراقبة .

التنظيم :

وهو بناء الاجهزة الادارية : تشريعياً وقانونياً وبشرياً على اساس ثورية سليمة .. وينحل في هذا النطاق :

١ - نسف كل التركيب الاداري الموروث ، بكل ما فيه من قوانين واسس وضعت اصلاً في خدمة الطبقات المستغلة (بالكرس) ، ونبنت على اساس التعارض بين اعلى الامتيازات للقات العلياء ، واننى الامتيازات للقات الدنيا من الموظفين .

لا شك ان البيروقراطية تقع بين اهم الاخطار المحدقة بالتجارب الثورية . لا سيما في البلدان المتخلفة .. وقد شهدنا في السنوات الماضية عدة اخفاقات وارتدادات وقعت فيها أنظمة وطنية منهجرة في كل من اسيا واورقيا وامريكا اللاتينية (وفي بعض الانتظار العربية خاصة) ، كان للبيروقراطية دور اساسي فيها .

اما مصادر نشوء البيروقراطية وعوامل نموها فهي عديدة :
● منها التركيب الطبقي في البلدان المتخلفة حيث لم يبلغ التمايز الطبقي درجة واضحة ، وحيث هناك حيز كبير تشغله الطبقات الوسطى ذات المصلحة في التحرر من جهة وذات النطلع البرجوازي من جهة اخرى ، وذات القابلية للتسلية الشديدة ، والسلوكية القريبة المتعارضة مع العقيدة الجماعية التنظيمية .

● ومنها ايضا التركيب الاداري لاجهزة الدولة ، وما فيه من تناقضات وتعارضات موروثية من مهود الانتعاش والاستعمار ، وموضوعة بالاصل وفق مصالح وعتبات الطبقات المستغلة (بالكرس) ، فهذا التركيب ينعج فرماً سخية امام تسلك العناصر الوسطية ، وحصولها على منافع ومكاسب خاصة تخلق لديها نزوعاً للتخلص من القوانين الثورية الجديدة والعودة الى نظام الاقتصاد « الحر » لاستثمار ما تراكمت لديها من ارسامل بواسطة تلك المكاسب والمصالح الخاصة التي تكون قد حصلت عليها خلال مشاركتها في التجربة الثورية .

● وما يساعد على نشوء البيروقراطية ونموها ، ضعف الرقابة الجماهيرية في بعض التجارب ، وطابع الرقابة البوليسية في بعضها ، حيث تصبح اجهزة الرقابة ذاتها مرتعاً خصياً للعناصر التسلية .
هذه الملامح الاساسية لمصادر خطر البيروقراطية عرضناها للرفيق المسؤول ،

وعلى سبيل المثال : اذا اخذنا قوانين التجارب العسكرية السابقة نجد انها اعطت أقصى الانتشار والمكاسب للضباط ، والضباط الكبار منهم خاصة في حين حرمت الجنود وضباط الصف من حقوق او مكاسب غير الحصول على الراتب ، والراتب ضئيل جداً بالنسبة للرواتب الكبيرة التي يحصل عليها الضباط . وهذه القوانين تصود في جوارها القوانين الاستعمارية البريطانية في الهند .. في ان قوانين الخدمة المدنية تعود الى التشريعات العثمانية .
ان مثل هذه القوانين بما فيها من تمييزات ومصالح الفئات العليا ومصالح الفئات الدنيا ، دون شك وسط ملائم جداً لولادة البيروقراطية ونموها .

في حين جاء القانون الجديد « قانون التجارب والقواعد العسكري » الذي سوف تليه قوانين الفئات الدنيا الجديدة ، لينسف الاسس التمييزية التي عليها القانون القديم ، وليصالح بين الحقوق والمكاسب الرواتب والفئات ، ويقضي على ذلك الخطر الحاد الذي كان قائماً بينها ، اكان ذلك من نروق الرواتب ، ام من حيث المكاسب والامتيازات .
وقبل هذا القانون ، جاءت قوانين شباط المنع بجمع وظائف الدولة والقطاع العام ، والتي نصت في جانب اخر من جوانبها للفوارق والتعارضات بين المدينة والريف .

هذا التصدي الثوري على صعيد التشريع والادارة ليس الا مقدمة او مدخل لاعادة النظر على الاسس الثورية بكل ما في الدولة من تشريعات وقوانين .. وهذا ما اكده التقرير السياسي للفرق القطري الثامن لحزب البعث العربي الاشتراكي الذي يشكل المنهاج الرسمي للدولة في ممارساتها لاختصاصاتها كافة .

وقد جاء في التقرير : « ان الموقف الطبيعي ، في قيام الثورة وتوطدها وتشبيدها نظاماً ثورياً بغير مصالح الطبقات الكادحة ، ويستند الى نظرية اشتراكية ديمقراطية ، هو اعادة النظر في القوانين والتشريعات الموروثية ، لتفجير ما يتطلب التغيير واصلاح ما يتطلب الاصلاح ، والغاء ما يستوجب الانقضاء » .

٢ - هذا من حيث التشريع ، اما من حيث الممارسة البشرية في الادارة ، فان عملية التسييس والتنشيط هي من المهمات الرئيسية في بناء الادارة الثورية وهي تدخل في صلب عملية التحصين ضد الخطر البيروقراطية .

المراقبة :

الى جانب عمليات التنظيم الاداري (قانونياً وتشريعياً وبشرياً) ، تأتي عمليات المراقبة التي تمثل الجانب الاساسي في عملية التحصين البيروقراطية .. وعمليات المراقبة هذه تشكل متسدة :

١ - الاجتماعات الوظيفية الدورية ، حيث يناقش جميع منسوبي المؤسسة الوظيفية الواحدة في شأن مؤسساتهم وقضاياها ، وينصتون لمشاكلهم ومشاكلهم بكل صراحة وروح زمالة ، يجري تنظيمها واستمرار .



نداء من المهلك الاحمر العماني نداء القوي المحبة للحرية والحياة ..

وقد اصدر الهلال الاحمر العماني بياناً موجهاً الى الهلال الاحمر العربي والصليب الاحمر الدولي والى كافة المنظمات والهيئات الانسانية في العالم ، تحثت عن العرب التي يشنها المستعمرون ضد الشعب العماني في ظفار منذ عشرة سنوات ، ثم الحملة الابرائية الغازية التي بدأت .. منذ عامين .

الحملة الاخيرة على المنطقة الغربية

ويتحدث البيان عن حملة الابادة في المنطقة الغربية حيث القتل الجساعي للاطفال والشيوخ والنساء وقصف المساكن والحيوانات بصورة لم يسبق لها مثل خلال السنين العشر الماضية ، واضاف « ان عشرات الالاف من الجنود تساندتهم الطائرات التي زج بها الشاه على ارضنا ليفتك بشعبنا دون رحمة وانسانية ، هذه الاعداد الهائلة من الجنود والسلاح في مقابل شعب صغير لا يملك مقابل هذه الامكانيات الهائلة سوى صموده وتصميمه على استمرار النضال حتى يحصل على حقوقه المشروعة والتي قدم من اجلها القوائل الكبيرة من الشهداء من خيرة ابناءه ، وسيظل يقدم المزيد من شبابه على مذبح الحرية ، حرية ارضه ، وكرامة وطنه وابطائه بقضيته ... »

ثم يقول البيان : « ان شعبنا في عمان لم يمتد على احد ولم يغزو اراضي شاه ايران الذي يتوسع يوماً على حسابنا وعلى حساب كل الشعوب العربية ، انه فقط يدافع عن حقه في الحياة والحرية والمعيش الكريم .. » وبعد ان يتحدث البيان عن حالة المنطقة الغربية والمرضى والجوع الذي يفكك فيها اضافة لتقابل العدو ، يتوجه الهلال الاحمر العماني بهذا النداء :

ان شعبنا يطلب العون والدعم من اية هيئة او مؤسسة انسانية في العالم ، اننا نناشد كل من يحب الانسانية والحق والعدل ونشاطهم ضمائرهم الحية ونسعى في اعماقكم صدى تاوهات واناءت جرحي ومشوهي هذه الحرب العدوانية والتي تأتي على الاخضر واليابس في بلدنا .

ان الحالة لا تستدعي التزمت فهبوا لتسجيلوا مواقف انسانية بدعمكم لشعبنا بكل اشكال الدعم المادي والدرايني والعيني لتزنبوا بعض الام هذه الحملة العدوانية ولتسبحوا بأيدي الرحمة بعض جراح هذا الشعب المكروب .
اننا في انتظار مبادرتكم السريعة في الدعم العاجل .

في ظل الهجمة الامبريالية على امتنا العربية من محيطها الى خليجها ، وتتركز هذه الهجمة في خليجنا العربي على ارض عمان ، اذ تتعرض الاخيرة لغزو ايراني وحشي بتواطؤ اغلب الحكام العرب مع هذا الغزو ويسكتون عنه رغم الابادة التي يتعرض لها سكان المناطق المحررة في عمان ...

ومع اشتداد المعارك في المنطقة الغربية والخصائر الكبيرة التي منيت بها قوات العدوان الابرائية والبريطانية والقابوسية وفشلها في السيطرة على المنطقة المهمة (الشرسني) بفضل بسالة قوات جيش التحرير الشعبي والمليشيا الشعبية ، الا ان العدو كعادته في كل مكان وزمان ينغم من السكان الاهلين بقصف مناطق سكناهم في عمليات ابادة واضحة ، حيث تقوم المدفعية الثقيلة الابرائية والطائرات بقذف المئات من القنابل يومياً على تلك المناطق .

قرارات هامة للحزب الديمقراطي الكردي اليساري في سوريا

فضح المؤتمر الانفتاح الرسمي نحو الراسمالية السورية والعربية والفرنسية وازدياد الاضطهاد والقمع ضد القوى الوطنية هناك .

وحول وضع الشعب الكردي في سوريا ، طالب المؤتمر بازاله سياسه الاضطهاد القومي التسوقينيه ضد الاكراد واكد على ان مسؤولية تثبيت الحقوق الوطنية والديمقراطية للشعب الكردي لا يتحملها الوطنيون والثوريون الاكراد فحسب بل يتحملها مجموع الاحزاب والقوى الوطنية العربية على الساحة السورية وان فضيه الديمقراطية لا تتجزأ لان مبدا الناهي والنضامن العربي الكردي هو مبدا شامل ...

في اوائل هذا العام انعقد المؤتمر الرابع للحزب الديمقراطي الكردي شارك فيه ممثلون عن جميع هيئات ومنظمات الحزب في الداخل والخارج .. وفي ختام المؤتمر صدر بيان سياسي اوضح فيه خط الحزب للرحلة المقبلة في كافة المجالات .

وحول الشرق الاوسط اكد المؤتمر على وقوف الحزب الى جانب القوى الوطنية والتقدمية لشعوب المنطقة والاستسلامية الامريكه - الصهيونية الرجعية - ومساندته لقضية الشعب الفلسطيني العانلة ، واكد المؤتمر ايضا على ضرورة استمرارية الثورة الفلسطينية ...

وحول الوضع العام في سوريا ،